العرب
الإثنين 2020/02/17
السنة 42 العدد 11620

اتفاق لتبادل الأسرى يكسر وتيرة التصعيد في اليمن

الخطوات الإنسانية أساس مناسب لبناء الثقة في ظل تعثر الجهود السياسية

التوصّل إلى اتفاق بشأن تبادل للأسرى بين أطراف الصراع في اليمن، في أوج عملية التصعيد الجارية في جبهات القتال بالبلد تظهر، شأنها شأن أي خطوات إنسانية أخرى يتمّ اتخاذها لتخفيف أعباء الحرب على اليمنيين والحدّ من معاناتهم، أنّ هناك دائما مساحة للتفاهم وإعادة بناء الثقة المفقودة بين الأفرقاء تمهيدا لعملية سلام كثر الحديث عنها رغم تأخر موعدها.

بارقة أمل في أفق السلام الغائم

عمان – مثّل الإعلان، الأحد، عن توصّل الحكومة اليمنية والمتمرّدين الحوثيين إلى اتّفاق بشأن إجراء عملية تبادل أسرى واسعة النطاق، استثناء من حالة التصعيد والتوتّر السائدة في البلاد بسبب اشتداد المعارك في عدد من جبهات القتال بين القوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليا والمدعومة من التحالف العربي بقيادة السعودية، وميليشيا الحوثي المدعومة من إيران.

وأعلن بيان صادر عن الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر أن ممثلي الحكومة والمتمردين اتفقوا في ختام سبعة أيام من الاجتماعات في العاصمة الأردنية عمّان على خطة مفصلة لإتمام أول عملية تبادل واسعة للأسرى والمحتجزين منذ بداية النزاع.

فرانز راوخنشتاين

توجد أرضية إنسانية مشتركة رغم التصعيد على الأرض

ووصف بيان مشترك لمكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه إثر محادثات عمّان بأنّه "خطوة أولى نحو الوفاء بالتزامات الأطراف بالإفراج المرحلي عن جميع الأسرى والمحتجزين على خلفية النزاع وفقا لاتفاقية ستوكهولم".

وكان الطرفان وافقا في محادثات السويد التي أفضت آخر سنة 2018 إلى اتفاق بشأن الوضع في محافظة الحديدة الساحلية، على تبادل 15 ألف أسير وسلّما لوائح بأسماء هؤلاء لوسيط الأمم المتحدة، لكنّ تنفيذ ما اتفق عليه تعثّر على غرار تعثّر تنفيذ باقي بنود اتّفاق ستوكهولم.

وبحسب البيان فقد "قررت جميع الأطراف، الأحد، البدء فورا بتبادل القوائم للإعداد لعملية التبادل المقبلة".

ونقل البيان عن مارتن غريفيث، المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن قوله "أحث الأطراف على الإسراع في تنفيذ عملية التبادل التي اتفقت عليها. كان التقدم بطيئا للغاية في هذا الملف حتى الآن، ويجب أن تنتهي آلام الآلاف من الذين ينتظرون لمّ شملهم مع عائلاتهم وأحبائهم".

وفي ظلّ تعثّر الجهود للبدء بعملية سلام جادّة وشاملة تنهي الحرب المدمّرة المتواصلة في اليمن منذ أكثر من خمس سنوات، بات ينظر للخطوات الإنسانية مثل سماح التحالف العربي بنقل المرضى جوا من العاصمة صنعاء نحو الخارج للعلاج باعتبارها خطوات مهمّة لإعادة بناء الثقة.

وعلى هذا النحو سيتم النظر لعملية تبادل الأسرى في ظلّ حالة التصعيد الميداني الرّاهنة.

وأضاف غريفيث "أظهرت لنا أطراف الصراع أنه على الرغم من التحديات المتزايدة على الأرض، فإن الثقة التي تم العمل على بنائها حتى الآن لا تزال قادرة على تحقيق نتائج إيجابية".

وأعرب كذلك عن "تقديره لقيادات الأطراف لانخراطها في المفاوضات بحسن نية لتخفيف معاناة الأسرى وعائلاتهم". وبحسب البيان جددت أطراف الصراع "أثناء الاجتماع التزامها بتسهيل تواصل الأسرى والمحتجزين مع ذويهم".

كما اتفقت اللجنة على الانعقاد مرة أخرى في نهاية مارس المقبل لمناقشة المزيد من عمليات التبادل، بحسب المصدر نفسه.

ونقل البيان عن فرانز راوخنشتاين، رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في صنعاء، قوله إنّه "على الرغم من الاشتباكات المستمرة، رأينا أن أطراف الصراع قد وجدت أرضية إنسانية مشتركة تسمح للعديد من الأسرى بالعودة إلى أحبائهم. هذا يدل على أن الأطراف نفسها هي فقط من تمتلك القدرة على إحداث تغيير إيجابي ودائم". وأضاف "هذا أمر مشجع للغاية ونأمل أن يمهد الطريق للمزيد من عمليات إطلاق السراح في المستقبل القريب".

وعقدت آخر جولة من المباحثات بين ممثلي الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين من 14 إلى 16 مايو من العام الماضي وتركزت على إدارة عائدات الموانئ اليمنية الواقعة على البحر الأحمر ووصفت الأمم المتحدة الاجتماعات حينها بأنها بناءة.

وكان ممثلو الحكومة اليمنية والمتمردون الحوثيون عقدوا منتصف يناير من العام الماضي جولة أولى من المباحثات في عمّان، مقر مكتب بعثة الأمم المتحدة الخاصة باليمن، لبحث تطبيق اتفاق تبادل الأسرى.

رفض الشارع يعرقل إعادة إنتاج حكومة محاصصة في العراق

الناصرية (العراق) – تجدّدت، الأحد، الاحتجاجات الشعبية في العاصمة العراقية بغداد وكبريات مدن جنوب البلاد وذلك مع تواتر التوقّعات بقرب إعلان رئيس الوزراء المكلف محمد توفيق علاوي عن تشكيلته الحكومية الجديدة.

ويبدو علاوي في مهمّة شبه مستحيلة، وهو يحاول استمالة الشارع وتهدئة غضبه الذي أسقط حكومة سلفه عادل عبدالمهدي.

ويطالب العراقيون خلال انتفاضتهم المتواصلة منذ أكتوبر الماضي بإحداث تغييرات سياسية جذرية تشمل إلغاء تشكيل الحكومات على أساس المحاصصة الحزبية والعرقية والطائفية التي تعني تقاسم المناصب السياسية وما وراءها من مكاسب مادية بين الأحزاب ذاتها التي حكمت البلاد من سنة 2003 وكانت تجربتها في الحكم كارثية بكل المقاييس.

ويجزم المحتجون بأن تشكيل حكومة علاوي المرتقبة لن يخرج عن سياق المحاصصة في ظلّ معلومات مؤكّدة بأنّ الرجل يحظى بدعم تيار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر وتحالف الفتح الممثل السياسي لميليشيات الحشد الشعبي. ويتوعّد المحتجون بناء على ذلك بتصعيد احتجاجاتهم في حال نيل حكومة علاوي الثقة من قبل البرلمان.

وقال مصدر في قيادة شرطة محافظة ذي قار جنوبي العراق لوكالة الأناضول إنّ المحتجين أغلقوا بالإطارات المشتعلة طريق البهو الرئيسي وسط مدينة الناصرية مركز المحافظة ومنعوا حركة المرور فيه.

وأشار المصدر إلى أن مسيرة كبيرة لطلبة جامعة ذي قار خرجت دعما للاحتجاجات ومطالب المتظاهرين الرافضة لتولي علاوي رئاسة الحكومة.

وأفاد بأن مسلحين مجهولين استهدفوا منزل البرلمانية عن تحالف الإصلاح بقيادة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، علا الناشي، بقنبلة صوتية، دون أن يسفر ذلك عن وقوع إصابات.

وحول تجدد الاحتجاجات، قال الناشط علي كريم إنّ العشرات من الشباب توافدوا إلى ساحتي التحرير والخلاني وسط بغداد ردا على حرق خيم المعتصمين، مساء السبت.

وأضاف كريم أنه "كلما ازدادت الضغوط على المحتجين تزداد أعدادهم دعما لزخم الاعتصامات والتأكيد على الاستمرار إلى حين تنفيذ مطالبهم".

ومن جهته، قال علي البياتي، عضو مفوضية حقوق الإنسان، إنّ قوات الأمن استخدمت في ساعة متأخرة من ليلة السبت الأحد، وبشكل كثيف القنابل الدخانية وطلقات الخرطوش ضد المحتجين في ساحة التحرير مما أدى إلى سقوط العديد من الجرحى.

ويتزامن تصاعد الاحتجاجات مع قرب إعلان محمد علاوي المكلف تشكيلته الوزارية الجديدة. وقال محمد الخالدي عضو البرلمان العراقي إنه "من المتوقع أن يقدم علاوي كابينته الوزارية خلال 48 ساعة المقبلة إلى البرلمان لتنال الثقة من أعضاء المجلس"، وأشار إلى أن المفاوضات مع الكتل السياسية لا تزال متواصلة بهذا الشأن.

وفي مقابل رفضهم لمرشّح الأحزاب، يطرح المحتجّون مرشحهم الخاص. وشهدت مدينة كربلاء، الأحد، تظاهرة شعبية طالب المشاركون فيها بتكليف علاء الركابي الصيدلي المتدرب الذي تحول إلى أحد أبرز وجوه الحركة الاحتجاجية مع قيادته للتظاهرات في مدينة الناصرية جنوب بغداد، مهد الاحتجاجات في جنوب العراق.

وكان الركابي الذي يتابعه عشرات الآلاف من العراقيين على تويتر وينشر باستمرار تسجيلات مصورة تحظى بمشاهدة واسعة، أطلق مؤخّرا استفتاء بين المتظاهرين في الجنوب وفي بغداد لتحديد ما إذا كانوا يريدونه رئيسا للوزراء.

وقال في آخر تسجيلاته، الخميس، إنه سيقبل تولي المنصب في حال رأى الشعب ذلك. وأوضح بالقول "لا طمع لي بمنصب رئيس الوزراء.. ولا يمثل لي أي قيمة ولا أنظر إليه على أنه منصب أو غنيمة بل إنه مكان بمسؤولية عظيمة".

وقال الطالب سيف الحسناوي إنّه يشارك في التظاهرة بكربلاء ليعلن عن تأييده "لمرشح الشعب علاء الركابي".

كما أكّد الطالب حسن القزويني أن لدى المتظاهرين "مجموعة مطالب بينها رئيس وزراء مستقل وغير تابع لأي حزب".

وقبل الركابي، قدّم النائب الليبرالي فائق الشيخ علي، المعروف بانتقاده للفساد المستشري في مفاصل الدولة، ترشيحه رسميا إلى رئيس الجمهورية، لكنه لم يتلق أي جواب.

علاء الركابي

صيدلاني برز اسمه كمرشح للحراك الشعبي إلى منصب رئيس الوزراء

وأعلن رئيس الوزراء المكلف محمد علاوي قبل أيام أنه سيطرح خلال أيام تشكيلته الحكومية المنتظرة، متعهدا بأن تكون مستقلة ومن دون تدخل الأطراف السياسية.

وأمام علاوي مهلة تستمر حتى الثاني من مارس المقبل للتصويت على حكومته في البرلمان، بحسب الدستور، علما أن مجلس النواب لم يعلن بعد عن انعقاد جلسة استثنائية خلال العطلة النيابية التي تنتهي في منتصف الشهر المقبل.

ومما يعد به علاوي خلال رئاسته للحكومة محاسبة المتورّطين في قمع المتظاهرين وقتلهم. لكن القناعة السائدة لدى الشارع أنّه غير قادر على تنفيذ وعده نظرا لأن الأطراف المتورّطة في عملية القمع التي خلّفت الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى ومخفيين قسريا، هي ذاتها التي توافقت على تكليف علاوي بتشكيل حكومة جديدة.

ومع تواصل جهود تشكيل الحكومة ومواصلة الشارع حراكه الاحتجاجي، تتواصل عملية قمع المحتجين، حيث أصيب الأحد تسعة منهم بجروح وحالات اختناق خلال تجدد الاشتباكات مع قوات الأمن بمحيط ساحة التحرير وسط بغداد، حسب مصدر طبي وشهود.

مرحلة عراقية جديدة تلفظ جميع الوجوه القديمة

الكويت ترمم منظومتها لمكافحة تمويل الإرهاب

الكويت - كشفت السلطات الكويتية عن تجاوز ما اتخذته العام الماضي من تدابير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عتبة الألف تدبير احترازي.

وتحاول الكويت بتكثيف جهودها في هذا المجال تجاوز خلل في منظومتها الرقابية على حركة الأموال وطرق جمعها والحصول عليها بطرق غير مشروعة وتوظيفها بطرق مخالفة للقانون ومخلّة بالأمن ومن ضمنها تمويل الجماعات الإرهابية.

وسبق لهذا الخلل أن جرّ على الكويت انتقادات من أكبر حلفائها مثل الولايات المتحدة التي سبق لها أن اتهمت وزير الأوقاف الكويتي الأسبق نايف العجمي بالضلوع في عملية جمع تبرّعات لفائدة جبهة النصرة في سوريا ما أدى إلى استقالته من منصبه.

وكثيرا ما مثّلت فوضى جمع التبرعات في الكويت مبعث قلق للسلطات التي لم تنقطع طيلة السنوات الماضية على ضبطها بسلسلة من الإجراءات.

وتستغلّ جهات متشدّدة مثل جماعة الإخوان المسلمين الثراء المادي للكويتيين لجمع مبالغ طائلة تحت يافطة العمل الاجتماعي والخيري تستغلّها في تمويل نشاطاتها داخل البلاد وخارجها.

وقالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية، الأحد، إنّ إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لها أصدرت العام الماضي أكثر من ألف تدبير احترازي متعلق بالشركات المخالفة الخاضعة لأحكام القانون.

وأوضحت الوزارة في بيان أنّ التدابير تضمنت توجيه إنذارات كتابية لـ200 شركة عقارية و77 شركة مجوهرات و37 شركة صرافة و13 شركة تأمين إضافة لإصدار أمر بإلزام 364 شركة عقارية و139 شركة مجوهرات و17 شركة صرافة و13 شركة تأمين باتباع إجراءات محددة لتتوافق مع القانون.